النظام السياسي السعودي في الادراك الامريكي

الدكتور
عاصم محمد عمران
رئيس قسم الدراسات الاستراتيجية
مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد

المقدمة:

لطالما كانت عملية الانتقال من عصر الى آخر، في حسابات السياسة الدولية، تحدث نتيجة لتراكمات وارهاصات التحول التي تتحرك في ثنايا العصر القديم او السابق، ولقد كانت احداث الحادي عشر من ايلول هي الكاشف الذي افصح للعيان ان هنالك عصباً حساساً في العلاقات السعودية-الامريكية قد مس، وان البنية السياسية والثقافية السعودية صارت تضر بالاستراتيجية الامريكية الجديدة.

كانت بنية وهيكل النظام السياسي السعودي في وقت من الاوقات، بالنسبة للادارات الامريكية المتعاقبة، مصدر للمنفعة في جوهرها، وكان اقتران المؤسستين السياسية السعودية والدينية الوهابية في المحصلة قد حقق للولايات المتحدة فوائد جمة اقتصادياً وسياسياً طوال العقود الخمس الماضية. فلم يكن النفط وحده هو المصلحة وانما كانت الدولة السعودية نفسها مصلحة، فالنفط احد اسباب الهيمنة على العالم، والدولة السعودية في هيكليتها الحالية كانت ايام الحرب الباردة مصلحة في حد ذاتها.

فما الذي حدث حتى تنقلب الامور على اعقابها، وليكشف تقريراً سربته الادارة الامريكية للرئيس بوش بأن "السعوديين فعالون عند كل مستوى في الارهاب، من التخطيط الى التمويل، ومن المسؤولين الى المقاتلين" ولو قرأ المرء هذه العبارة في عقد الثمانينات مع استبدال كلمة الارهاب بالجهاد، لكانت مدحاً للسعودية لا قدحاً فيها، وهذا ما عبر عنه الرئيس ريغان علم ١٩٨٥ خلال استقباله للملك فهد بن عبد العزيز حينما قال "ان الصداقة والتعاون بين حكومتينا وشعبينا هما جواهر ثمينة لا يجوز لنا ان نبخس قيمتها"[1].

وبعد اقل من عقدين، استبدلت الجواهر الثمينة بعبارات مختلفة مثل السعودية مركز لتفريخ الارهاب وما شابه. فما الذي حدث حتى تشهد العلاقات السعودية-الامريكية مثل هذا

---

[1] د.خالد الرشيد، الطريق المسدود في العلاقات السعودية الامريكية، جريدة القدس العربي، (٢٠٠٢/٨/١٢).

التوتر وبالتالي التدهور وبخاصة منذ احداث الحادي عشر من أيلول، فتصبح السعودية من بين المتهمين الرئيسيين وتوجه اليها انتقادات حادة من قبل مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة ومراكز البحوث فيها.

هذا ما نحاول الاجابة عليه في هذا البحث عبر مبحثين: يتناول الاول منها الرؤية الامريكية الجديدة للعالم واحداث الحادي عشر من أيلول واثرها على العلاقات الثنائية، فيما يتناول المبحث الثاني النظام السياسي السعودي والقدرة على التكيف مع المتطلبات الامريكية المستجدة والمؤثرة على علاقاتها مع حليفتها القديمة.

المبحث الاول

الرؤية الامريكية واحداث الحادي عشر من أيلول واثرها على العلاقات الثنائية

لقد حققت احداث الحادي عشر من أيلول ما لم يكن بمقدرة الانتخابات الرئاسية الأولى التي فاز فيها الرئيس جورج بوش الابن أن تنجزه منفردة، فقد اعطت زخماً لمجموعة من المفكرين الامريكيين المحافظين، وفي سياق الحرب على الارهاب التي شرعت امريكا فيها، اضفت هذه الاحداث مصداقية على بعض الافكار التي تطرحها هذه المجموعة والتي لم تكن مقبولة لدى الرأي العام الامريكي قبل ذلك التاريخ.

ولعل اقوى المدافعين عن الراديكالية الجديدة في الولايات المتحدة، هم من يطلق عليهم بـ"المحافظين الجدد"، وتضم مجموعة من الديمقراطيين السابقين الذين انفصلوا عن الحزب الديمقراطي خلال عقدي السبعينات والثمانينات لاعتقادهم بأن على الولايات المتحدة ان تتبع سياسة اكثر صلابة تجاه الاتحاد السوفيتي. وقد دفعهم توجههم هذا للاصطفاف وراء الرئيس ريغان الذي صعد من المواجهة مع الاتحاد السوفيتي[٢].

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، تحول المحافظون الجدد الى جماعة نشطة لها صوت مسموع في قضايا السياسة الخارجية، كما منحتهم احداث (١١أيلول) فرصة ثمينة لتفعيل معتقداتهم، والوسائل اللازمة للانهماك بتوسيع القاعدة المؤيدة لهم في الولايات المتحدة.

وفيما يختص بالشرق الاوسط، نجد ان بعضاً من قادة المحافظين الجدد الاكثر تشدداً والاكثر تأثيراً هم الموالون لاسرائيل، وهم بنفس الوقت يؤيدون الخط المتشدد الذي تتبناه اسرائيل-بالاضافة الى ذلك نجد ان اعضاء المعهد اليهودي لشؤون الامن القومي، يتعاون اعضائها بشكل وثيق مع المحافظين الجدد داخل الادارة الامريكية، اضف الى ذلك ان اليمين المسيحي الذي تتطابق وجهات نظره بشأن قضايا الشرق الاوسط، مع هاتين المجموعتين، قد اكتسب هو الآخر قوة اضافية جديدة في المناخ السياسي السائد بعد احداث الحادي عشر من ايلول[٣].

---

[٢] فاهان زانويان، آن الاوان لقرارات تاريخية في منطقة الخليج، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، ٢٠٠٢، ص(٤).

[٣] Bob Woodward, Bush at War, Newyork: Simon and Schuster, 2002, pp (18-21).

هذه المجموعات المتألفة تتبنى افكار وسياسات فيما يتعلق بالشرق الاوسط ومنها:-

أ. ان اسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط والحليف الاستراتيجي الوحيد الذي تثق به الولايات المتحدة، لذا فأن المصالح متطابقة، وان من مصلحة الولايات المتحدة ان توظف اكبر قدر من رأس المال السياسي والعسكري والمالي في الدفاع عن اسرائيل وتعزيز قدراتها[٤].

ب. ينبغي ان تحافظ الولايات المتحدة على تفوقها العسكري من اجل ممارسة نفوذها، كما ان التحالفات الاستراتيجية يجب ان تعقد مع الانظمة والثقافات المشابه لها، اي ان العلاقة الخاصة مع السعودية ليست في محلها وبالتالي يجب اعادة تقييمها[٥].

ج. ان على الولايات المتحدة ان تتبنى سياسة خارجية تتسم بالمبادرة، وان تشجع على تغيير الانظمة في الدول التي تشكل تهديداً للولايات المتحدة او اسرائيل، وفي هذا السياق على الولايات المتحدة ان لا تتسامح مع المواقف الغامضة، فالذين ليسوا جزءاً من الحل هم اذن جزء من المشكلة.

د. وكان من الممكن ان تبقى هذه الافكار ضمن دائرة ضيقة في اوساط صقور المحافظين الجدد او ضمن اولويات الرؤساء الامريكان يمارسونها عندما يكون الظرف الدولي مواتيا، لولا احداث الحادي عشر من أيلول، والمشاركة النشطة لهذه المجموعة في صياغة رد الرئيس بوش على تلك الاحداث، قد ساعدت في تضمين هذه الافكار والسياسات في الحملة ضد ما يسمى بالارهاب[٦].

وانطلاقاً من هذا السياق، كان الجدل دائراً حول الاجراء العسكري الذي ينبغي اتخاذه ضد العراق وتوتر العلاقات الامريكية السعودية. فالمتشددون في الادارة الامريكية يدعمهم المحافظون الجدد، يتبنون رؤية حديدة للشرق الاوسط يتم فيها التخلي عن بعض الالولويات السابقة، وتكسر فيها الحواجز والمحرمات القديمة، وبناء علىهذه الرؤية. لا مكان الا للدول الديمقراطية التي هي في حالة سلام دائم مع اسرائيل، ووفقاً لنفس الرؤية لابد من التخلي عن حماية بعض الانظمة المعتدلة كأنظمة دول مجلس التعاون الخليجي، بل وكذلك تغيير او تعديل هذا البعض من الانظمة بما فيها المملكة العربية السعودية، وكل ذلك-وفقاً لهذه الرؤية-من شأنه ان يخدم مصالح الولايات المتحدة واستراتيجيتها الجديدة[٧]. وشتان ما بين هذه السياسة والرؤية الجديدتين وبين المسلمات الرئيسية في السياسة الخارجية الامريكية في منطقة الخليج العربي قبل احداث الحادي عشر من أيلول.

---

(٤) تيري مسيان، ١١أيلول ٢٠٠١: الخديعة المرعبة، ترجمة سوزان قازان ومايا سلمان، دمشق، دار كنعان، ٢٠٠٢، ص (٢٣).

(٥) Bob WoodWard, op. Cit, p (25).

(٦) انظر على سبيل المثال:
انور الهواري، الشرق الاوسط بعد ١١أيلول ٢٠٠١.. عولمة الارهاب وتجميد المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٨)، ٢٠٠٢، ص ( )

(٧) Jean-Francois Seznec, Stirrings in Saudi Arabia, in: Larr Diamond, Marc F. Plattner, and Daniel Brumbery, (Ed), Islam and Democracy in the Middle East, The Johns Hopkins University Press, Baltmore and London, 2003, pp (78-79).

وقد تم تغليف هذه الرؤية في الغالب، برداء المثل العليا التي تطرحها (الديمقراطية الامريكية) كمثل: ان الولايات المتحدة تغزو من اجل (تحرير) الدول لا من اجل احتلالها، او انها تقود العالم الى اجواء وظروف اكثر حرية وديمقراطية وسلام، او انها تفعل ما تفعله لحماية امنها الوطني وامن مواطنيها من الشر. هذه المقاربة الممتزجة بالتضامن الذي اوحت به الحرب على ما يسمى بالارهاب، والذي عززه رد الفعل العربي الضعيف على احداث أيلول وتداعياتها على الساحة العربية، ادت الى اتساع رقعة المؤيدين لآراء المحافظين الجدد[٨].

وهكذا، يمكن القول بأن دعوات التغيير اومطالب الاصلاح السياسي للنظام في السعودية، وكذا بعض الاشارات الخفية الى امكانية تقسيم المملكة من منطلق حق تقرير المصير الى ثلاث دول. او ما تلاها من تصريحات تحولت الى افعال على ارض الواقع حول تغيير النظام الحاكم في العراق، واحلال نظام موال للولايات المتحدة محله، كل هذه الدعوات تعتبر من اهم اركان الرؤية التي تبناها المحافظون الجدد في واشنطن[٩].

وهكذا ايضاً، كانت الحملة الاعلامية والسياسية الامريكية ضد السعودية والتي تمحورت حول عدد من القضايا الثانوية وهي تتجاوز في جوهرها الاسباب الحقيقية وتميل الى الاسباب الظاهرية المعلنة من قبل الادارة الامريكية كمثل:

- تورط سعوديين في احداث الحادي عشر من أيلول، الامر الذي اتاح المجال امام الادعاءات بأن السعودية هي دولة مفرخة للارهاب والتطرف عبر اطراف اسلامية مزكاة من قبل سياسات رسمية.
- المطالبة لاحقاً بالمراقبة المالية وتجميد الحسابات والارصدة العائدة لمجموعات اسلامية بضمنها بعض الجمعيات الخيرية وصناديق الزكاة وما شابه، فضلاً عن رفع قضايا تعويض ضد بعض امراء العائلة الحاكمة وعدد من رجال الاعمال وعدد من المصارف بأرقام خيالية[١٠].
- عندما حلّ موعد الحملة العسكرية الامريكية على افغانستان، طالبت الادارة الامريكية، السعودية بالمزيد من التعاون الرسمي خلال مراحل الحرب، ومع ان المعارضة السعودية للمشاركة في هذه الحملة عبر استخدام اراضيها، كانت اسمية وكانت ادارة الحملة الامريكية تتم في الواقع من القاعدة الامريكية في منطقة (الخرج) بالاضافة الى قاعدة الامير (سلطان)، الا ان الولايات المتحدة لم تكن تشعر بالارتياح من الموقف السعودي تجاه الحرب في افغانستان عموماً[١١]. اذ ان النظام السعودي كان في الواقع يعاني حرجاً من قضية التعاون العسكري العلني حيال الحرب في افغانستان، خاصة مع ظهور ردود افعال شعبية غير

---

[٨] فاهان زانويان، مصدر سبق ذكره، ص (٥).

[٩] Jean-Francois SeZnec, op.Cit, p (80).

[١٠] Michael Herb, Emirs and Parliaments in the Gulf, in: Larry Diamond, MarcF.Plattner and Daniel Brumbery, (Ed), op. Cit, p (89).

[١١] محمد علي الفائز، العلاقات الامريكية تدخل مرحلة كسر العظم، خدمة الانترنت، gulfissues. Net. Articlesoo 26. Htm. Top. 2002. ص (٤).

مسبوقة في السعودية، تناهض السياسة الامريكية وترفض الوجود الامريكي العسكري على اراضي المملكة.

وقد ظهرت ردود فعل سلبية من قبل اجهزة الاعلام الامريكية، وبعض الساسة الامريكان، وظهرت كتابات عديدة حول طبيعة البنية السياسية السعودية، التي اصبحت-من وجهة نظر اصحابها-في جوهرها غير ملائمة للاستراتيجية الامريكية الجديدة ولا تتوافق مع المطالب العصرية لحقوق الانسان وضرورات المشاركة السياسية والحريات العامة في السعودية، كما طرح موضوع تقسيم السعودية من قبل الدولة التي تعد الحامية للنظام السياسي وللدولة السعودية على لسان كتاب وباحثين امريكان[١٢].

كما ان الفكر الوهابي الذي يضفي الشرعية على النظام السياسي السعودي، يقف-من وجهة النظر الامريكية-على طرفي نقيض بل وفي حرب مع صميم القيم التي تقوم عليها الحملة الامريكية على (الارهاب)، وبما ان اي تحالف يفتقد للقيم المشتركة لا يمكنه الصمود طويلا، وهذا هو درس الحادي عشر من أيلول، فأن موثوقية النظام السياسي السعودي كحليف للولايات المتحدة في الخليج العربي ينبغي ان تخضع لاعادة نظر.

وعموما، ينبغي القول ان النظام السياسي السعودي لم يكن مسؤولا بشكل مباشر عن تردي العلاقة مع الولايات المتحدة، ولا هو راغب فيه، بل العكس هو الصحيح. فهو على اتم الاستعداد لعمل ما يستطيعه لاقناع الامريكيين بأهميته من جهة تقديم تنازلات سياسية واستراتيجية واقتصادية للحفاظ على وتيرة العلاقات الثنائية المتميزة. ولكن للولايات المتحدة وجهة نظر اخرى، فالظروف الدولية كما الاقليمية قد تغيرت بشكل دراماتيكي ما جعل النظام السياسي السعودي اقل قدرة على تلبية الرؤى الاستراتيجية الامريكية الجديدة.

والذي تغير من وجهة النظر الامريكية يمكن رصده على النحو التالي:-[١٣]

- لأجل أختلاق أعداء جدد، سادت رؤية تؤكد على ان الاسلام خطر على الغرب وحضارته، وان اسلام السعودية (المعتدل) الذي وقف ضد الشيوعية متمثلة بالاتحاد السوفيتي. وضد الاسلام الثوري الايراني، اثبت انه اسلام خطر بعد احداث الحادي عشر من أيلول بحسب وجهة النظر الامريكية، انه خطر أكان اسلاما شيعيا ام سنيا ام وهابيا، معتدلا ام اصوليا، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي اصبح في مقام العدو الجديد في صراع الحضارات الذي تبنته العقلية السياسية الامريكية[١٤]، فالغرب بحاجة الى عدو جديد يحفظ وحدته ويشحذ عزمه ويبقي مؤسساته ومواطنيه في حالة تنبه وازمة.

وهذا يبدو وكأن دور السعودية قد انتهى بتفكك الاتحاد السوفيتي وغياب العدو التقليدي، اذ لا يمكن للسعودية لعب ذات الدور في مكافحة الاسلام الثوري. وفي هذه المعادلة الجديدة

---

[١٢] د.خالد الرشيد، مصدر سبق ذكره.

[١٣] محمد علي الفائز، مصدر سبق ذكره، ص (٣).

[١٤] John K. Cooley, Unholy Wars: Afghanistan, America, and International terrorism; London, Sterling, VA: Plut Press 2001, pp(167-168).

يصبح الروس-اعداء الامس-اكثر قرباً لدى الفكر الاستراتيجي الامريكي من السعودية، في تحقيق الاستراتيجية الكونية الجديدة للولايات المتحدة[١٥].

- بدء إنحسار الدور الاقتصادي السعودي النفطي بحسب التصور الامريكي، من خلال الاعتماد على البدائل النفطية الجديدة التي توفرت بعد تكريس التواجد الامريكي المباشر في آسيا الوسطى وقبل ذلك الاتفاقات النفطية مع روسيا. فالمخطط الامريكي في الحرب على افغانستان في سياق ما وصف بالحرب ضد الارهاب، يتجاوز اصلا افغانستان، ليهيمن على دائرة غنية بالموارد النفطية والغاز يمتد محورها من جمهوريات آسيا الوسطى شرقاً وصولاً حتى منطقة الخليج غرباً[١٦].

وهنا تراجع الدور الاقتصادي الذي كانت تمارسه السعودية في تمويل المشاريع السياسية الامريكية مثلما كان يحدث في افغانستان ابان الغزو السوفيتي او تمويل متمردي الكونترا في نيكارغوا وغيرها من مواقع الصراع السابقة للقوتين العظميين، اذ لم تعد السعودية مصدراً للتمويل وباتت تعاني من مشاكلها الاقتصادية الخاصة، في مقابل تواصل الحرب الامريكية على ما يسمى بالارهاب.

- ظهور البدائل العسكرية للسعودية، ولا نعني اسرائيل وحسب، بل حتى في قلب الخليج العربي، في البحرين والكويت وقطر وسلطنة عمان، حيث تنتشر القواعد والاساطيل الامريكية ومراكز قيادتها في رأس مسندم والعديد والدوحة ومسيلية والجفير وقاعدة علي السالم وقاعدة مصيرة، وأضيفت لها قواعد في افغانستان والعراق وجمهوريات آسيا الوسطى[١٧].

وهكذا فأن هنالك دولاً عديدة لم تعد متحفظة على الوجود العسكري الامريكي على اراضيها، ودولاً اخرى رضيت بهذا الوجود قسراً بفعل الاحتلال. ولم يعد وجود الامريكيين مكلفاً فيها مثلما هو الحال في السعودية (تفجير الرياض والخبر عامي ١٩٩٥و١٩٩٦، واحداث الخبر عام ٢٠٠٤، واحداث اغتيال الخبراء الامريكيين والبريطانيين والغربيين عموماً في مدن المملكة). فاذا ما ابدى السعوديون تبرمهم وتحرجهم من الوجود الامريكي الحالي، خشية السخط الشعبي او ربما خشية إختطاف ما تبقى لهم من استقلال القرار السياسي، فأن دولاً صغيرة مجاورة مستعدة لتوفير البديل دونما حرج او مراعاة للموقف السعودي[١٨]. ومع ان السعوديين لم يطالبوا يوماً ما رسمياً بخروج ما تبقى من القوات الامريكية، فأنهم يخشون الطلب لانه يمثل برأيهم دليلاً على تراجع مكانة النظام السياسي السعودي في عيون حلفائه، ولان على هذا النظام ان يوفر مستقبلاً وسائل حمايته من شعبه او من التهديدات الخارجية، بنفسه.

---

[١٥] صامونيل هانتنغتون، زمن حروب المسلمين، مجلة نيوزويك العربية، العدد (٨١)، ٢٥أيلول- ٢٠٠١، ص (٣٨-٣٩).

[١٦] Jean-Francois SeZnec, op.cit, p (80).

[١٧] محمد علي الفائز، مصدر سبق ذكره، ص(٣).

[١٨] د.محمد عبد السلام، الوجود العسكري الامريكي في الشرق الاوسط: لماذا وكيف، خدمات الانترنت، الجزيرة. نت، قضايا وتحليلات، ٢٠٠٢، ص (٣).

- ظهور بدائل سياسية للجهد الدبلوماسي السعودي، فالسعودية خسرت الكثير من قدرتها على الحشد السياسي خلف السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط والعالم الاسلامي، لاسباب اقتصادية تتعلق بالمتاعب المستجدة التي يعانيها الاقتصاد السعودي، وعدم قدرة السعودية على دفع المزيد. ولتغير المناخ الدولي بعد سقوط النموذج الشيوعي كنموذج معادي يستوجب التعبئة والتحفز، ولتقلص مساحة الاهتمامات المشتركة بين السعودية والولايات المتحدة وتمحورها حول القضية الفلسطينية، وهو موضوع لا تستطيع السعودية تقديم تنازلات كبيرة فيه بسبب التوجهات الامريكية في دعم السياسات الاسرائيلية الجائرة ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته وممتلكاته[١٩]. وهي وان عاودت نهجها المعتدل بعد احداث الحادي عشر من أيلول، عند ظهور مبادرة ولي العهد السعودي التي نادت بالتطبيع مع اسرائيل، وذلك لتنفيس الاحتقان الذي اصاب العلاقات الامريكية السعودية، الا ان المراقب يدرك ان السعودية اصبحت وسيطاً او طرفاً غير مرحب فيه لتسوية القضية الفلسطينية، بل انها استبعدت في الغالب من المؤتمرات الاقليمية التي عقدت برعاية الامريكيين لتطبيق خارطة الطريق، او في مجريات وفاة الرئيس ياسر عرفات وتداعياتها على الساحتين العربية والفلسطينية.
- تدرك الولايات المتحدة، ان من اولوياتها الاستراتيجية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، هي محاربة الاسلام والدول الاسلامية بذريعة محاربة الارهاب، ولذلك تبنت استراتيجية عسكرية كونية جديدة هي استراتيجية الرد الاستباقي[٢٠].

وفي هذا المجال فأن ما تستطيع السعودية ان تفعله لدعم هذه الاستراتيجية الامريكية الجديدة، قليل. وحتى هذا الشيء القليل تريد السعودية فعله بعيداً عن عيون مواطنيها لتفادي ردود الافعال الشعبية، بعكس ما يريده الامريكيون صريحاً وقوياً ووفقاً لسياسة (من ليس معنا فهو ضدنا).

والامر الجديد الاكثر ازعاجاً للسعودية، هي انها اصبحت نفسها ضمن قائمة المستهدفين بسياسة مكافحة الارهاب، فكيف تستطيع والحال هذه ان تساهم فيها اذا كان نظامها السياسي نفسه متهماً بتشجيع الارهاب واحتضانه عبر سياساته التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، وربما بسبب عدم ديمقراطيته التي تفرز نماذج من الارهابيين بحسب المنظور الامريكي[٢١].

وهكذا، فأن النظام السياسي السعودي يفترق مع الامريكيين حلفاء الامس في تعريف الارهاب فضلاً عن وسائل محاربته. والسعوديون هنا هم جزء من المشكلة وليسوا اطرافاً في الحل، فالنظام السياسي السعودي اسهم (حسب التصور الامريكي) في انتاج مدبري تفجيرات نيويورك، وروج سياسات التطرف الديني، وساعد انغلاق هذا النظام السياسي وسياساته الداخلية الخاطئة على خلق شرائح اجتماعية متطرفة.

---

[١٩] جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، ترجمة سعيد العظم، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٤، ص (٢٤٠-٢٤١).
[٢٠] نفس المصدر السابق، ص (٣٦٣-٣٦٤).
[٢١] Amin Taheri, Avis de tempete surle Golf, Politico International, No (93)-automne-2001, pp (257-258).

بسبب هذه المعطيات والمتغيرات السياسية والاستراتيجية، لم تعد النظرة الامريكية اليوم للنظام السياسي السعودي كما كانت قبل عقدين من الزمان، فالسعودية بنظرهم اشبه ما تكون بدولة نصف كسيحة اقتصادياً وسياسياً، لقد خدمت الاستراتيجية الامريكية خلال مرحلة القطبية الثنائية وآن لها ان تستقيل او ان يقال نظام الحكم فيها او كليهما معاً. لقد استنفذ الامريكيون اغراضهم من هذا النظام ولم يعد هذا النظام قادراً على ان يتماشى مع نهج العضلات الامريكي الجديد.

المبحث الثاني

النظام السياسي السعودي والقدرة على التكيف مع المتطلبات الامريكية المستجدة

وظفت احداث الحادي عشر من أيلول لتحقيق معطيات دولية واقليمية جديدة، تعامل معها البعض بإيجابية تتناسب مع الوقائع الجديدة، فيما هيمن على البعض شعور بأن العالم لم يتغير بعد.

والواقع ان المعادلة الدولية لم تهتز بسقوط برجي التجارة في مدينة نيويورك، اذ كانت الارهاصات الاولى للتغيرات العالمية بكسوف شمس المحور الاشتراكي وميلاد صيغ تحالفية جديدة لمصلحة القوى الغالبة.

الموقف الرسمي السعودي من احداث (٢٠٠١/٩/١١) وما بعدها، بدا وكأنه- ورغم ادانته لتلك العمليات وتوظيفه بعض التخريجات الدينية من بعض علماء الدولة- يميل الى التردد حيال التعاون الامني والعسكري المطلوب من السعودية، وكذلك التعاون المالي الرقابي. ورغم ان السعودية كانت تعلن من الناحية الرسمية تعاونها وموقفها ضد الارهاب، الا انها كانت تشعر بالحرج من مسألة الموافقة علناً على استخدام قاعدة الخرج وكذلك من التوجهات الشعبية الداخلية المعادية للولايات المتحدة وحربها ضد افغانستان وإحتلال العراق فيما بعد[٢٢].

وقد استثمر المسؤولين السعوديين، الحملة الامريكية المتصاعدة على السعودية، وذلك بتوظيفها لردم الفجوة بين السلطة وبين التوجه الشعبي الذي بدأ لاول مرة يتخذ مواقف متعارضة مع التوجهات الرسمية، وخاصة فيما يتعلق بما سمي بالحملة على الارهاب ومطالب امريكا بتعاون السعودية لضرب بلد مسلم في سياق التوجه الاسلامي المدعوم من بعض القيادات العلمية الاسلامية السعودية والعربية المناهضة للتعاون مع الاجنبي والتحالف مع الكفار ضد العرب والمسلمين[٢٣].

ومع ذلك، لوحظ أن ردود الفعل السعودية على الحملة الامريكية ومحاولات استثمارها داخلياً لرّص الجبهة الداخلية كما قيل وقتها، انتهت في الحقيقة الى الدفاع ثانية عن علاقات النظام السياسي السعودي مع الولايات المتحدة، والتعامل مع جهات اعلامية امريكية متحيزة لاسرائيل وصولاً الى تقديم مبادرة التطبيع الكامل مقابل الانسحاب الشامل لاسرائيل من

---

(٢٢) أ.دمتروك الفالح، المستقبل السياسي للسعودية في ضوء ٩/١١.. الاصلاح في وجه الانهيار والتقسيم، خدمات الانترنت، منتديات قضايا الخليج، ٢٠٠٢، ص (٣).

(٢٣) عبد الله العمادي، الخليج العربي: محاور الهموم والمستقبل الغائم، خدمة الانترنت، موقع الجزيرة نت، قضايا وتحليلات، ٢٠٠٣، ص (٢).

الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والتي اقرت في مؤتمر القمة العربية الذي جرى في بيروت (٢٧-٢٨) آذار-٢٠٠٢[٢٤].

تلك المعالجة السعودية الرسمية لا يبدو انها مست العناصر الاساسية للأزمة وجل ما فعلته انها لامست بعض هذه العناصر مساً شكلياً آنياً غلب فيه البعد الخارجي على جوهر الازمة ومكمنها المجتمعي والمتصل بمسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهكذا ظلت ازمة النظام السعودي قائمة مع مواطنيه وجاهزة للاشتعال في اي وقت.

ولكن في مقابل كل ما تقدم، فأن وجهة النظر الرسمية السعودية والنابعة من الحسابات والموازنات الجديدة التي اعقبت احداث أيلول وما تلاها من تطورات، قد اعيد النظر فيها وفقاً للمستجدات الطارئة.

ولسان حال صانع القرار السعودي يفيد بأن العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة، ولا نقول الطبيعية، هي علاقات مكلفة سياسياً للسعودية، فهي تنتقص من شرعية النظام السياسي، وخاصة في الظروف التي تبدو فيها الولايات المتحدة كعدو شرس وقاس ضد العرب والمسلمين، وهكذا ينظر الرأي العام العربي والاسلامي اليها. ولذلك فأن علاقة متميزة مع هذه الدولة قد فقدت كل مبرراتها بعد الاعمال العسكرية البالغة القسوة ضد افغانستان والمدنيين في العراق[٢٥].

لذلك فأن مثل هذه العلاقة تدفع الى تأكيد النظرة الى النظام السياسي السعودي كنظام عميل للولايات المتحدة، وتسرع من اصطدام الدولة ونظام الحكم فيها بالجمهور الغاضب من الولايات المتحدة ومن يتحالف معها. والحكومة السعودية يبدو انها تدرك اليوم حجم العبء الذي تتحمله في علاقاتها مع الولايات المتحدة، الى درجة ان وزير الدفاع السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز اكد اكثر من مرة بأن الهجوم الاعلامي والسياسي الامريكي على الحكومة السعودية قد رفع من رصيدها الشعبي[٢٦].

كما ان النظام السياسي السعودي يرى ان علاقاته المتميزة مع الولايات المتحدة، مكلفة اقتصادياً، فثمن هذه العلاقات هي صفقات اسلحة ضخمة وصفقات اخرى مشبوهة هدفها ارضاء الولايات المتحدة اكثر من كونها تلبي احتياجات عسكرية او بنيوية حقيقية. فضلاً عن ان السعودية اعتادت حشد السياسات العربية والاسلامية عبر الدعم المالي الذي تقدمه، وهي في الوقت الحاضر غير قادرة على مواصلة هذا الدعم، واذا ما فعلت ذلك فسيزداد وضعها الاقتصادي الداخلي سوءً، الامر الذي سينعكس على الوضع السياسي بمزيد من الخلخلة[٢٧].

ولقد تعززت قناعة لدى المسؤولين السعوديين مفادها ان السير وراء سياسات امريكا ومشاريعها وبخاصة تلك التي تنحاز بشكل كامل مع اسرائيل، ستعجل بنهاية النظام السياسي بدلاً من الحفاظ عليه واستمراريته. والواقع ان المسؤولين السعوديين ومنذ حرب الخليج الثانية، ايقنوا

---

(٢٤) جيف سيمونز، مصدر سبق ذكره، ص (٢٤٢): وكذلك: محمد فؤاد

(٢٥) انظر على سبيل المثال: حسن نافعة، احتلال العراق ودول الجوار.. تأثيرات وتفسيرات، خدمة الانترنت، موقع الجزيرة نت، ملفات خاصة، (٢٠٠٤/١٠/٣)، ص (٣).

(٢٦) محمد فؤاد، الدولة حين تكون زائدة عن الحاجة: السعودية نموذجاً، موقع منتديات قضايا الخليج، ٢٠٠٢، ص (٢).

(٢٧) محمد علي الفائز، مصدر سبق ذكره، ص (٥). فضلاً عن الاستثمارات السعودية المتنوعة في مصالح امريكية عديدة، هي الاستثمارات والودائع السعودية باتت مهددة بالتجميد بقرارات حكومية امريكية.

ان الولايات المتحدة تحولت من موقع الحامي الى موقع المهدد، فصارت السياسة السعودية تجاه امريكا تعتمد على قاعدة ابعاد الاذى وليس طلب العون والحماية، فغاية المنى اليوم كف شر امريكا وتهديدها.

ولذلك ايضاً تولدت قناعة فرعية اخرى تؤكد على ضرورة اصلاح وتطبيع العلاقات مع ايران بل وحتى مع العراق، وحلحلة الخلافات الحدودية مع الجيران اكان مع اليمن ام سواها من الدول[٢٨].

واذا كانت كلتا الدولتين قد تشكلت لديهما رؤى مختلفة نسبياً عن الاخرى، فما الذي تريده الولايات المتحدة من النظام السياسي السعودي في ظل المتغيرات الدولية الجارية؟

ما تطلبه الولايات المتحدة كثير لا تستطيع السعودية تحمل اعبائه في ظل بنيتها السياسية والاجتماعية والتزاماتها الاقتصادية القائمة، وهو كما يلي:-

- الولايات المتحدة تريد من النظام السياسي السعودي المساهمة الفاعلة في المخططات الامريكية الجديدة العامة والمتعلقة بمحاربة الارهاب والخاصة المتعلقة بإعادة ترتيب خارطة الشرق الاوسط وخاصة موضوعي العراق وفلسطين. اي تغيير وجه السياسة الخارجية السعودية وفقاً للمتطلبات الامريكية الجديدة[٢٩].

فبالامس كانت مكافحة الشيوعية والمد القومي العربي عبر استخدام الاسلام (المعتدل)، واليوم استخدام كل الادوات والامكانات المتاحة لمكافحة الاسلام نفسه بكل اشكاله والوانه ومظاهره المختلفة، سواء كان اصولياً ام معتدلاً. وبعد ان كان تنشيط الحركات السياسية الدينية هدفاً بحد ذاته، صار تدميرها ضرورة ملحة اليوم.

ولكن السعودية التي كانت هيكليتها ومصالحها وتوجهاتها في فترة الخمسينيات وحتى الثمانينات متطابقة مع المصالح الامريكية، هي اليوم غير قادرة على تغيير هيكلها وتوجهاتها، فهي بلد قائم على اسس الشرعية الدينية والتقليدية وهي بلد تحمي مقدسات المسلمين، وهي بلد يلعب فيها علماء الدين دوراً مهماً في السياسة والقضاء والاعلام والتعليم[٣٠]، وهي كذلك بلد قام على تأجيل مسألة الاصلاح السياسي الداخلي بالاعتماد على الشرعية الدينية. ان تغيير كل هذا يبدو شبه مستحيل.

- الولايات المتحدة تريد من السعودية الموافقة على استخدام اراضيها واجوائها لشن الحرب على العراق، ولا شك ان المسؤولين السعوديين شعروا بأن نجاح العمل العسكري الامريكي على العراق سيعد سابقة قابلة للتكرار مع الانظمة السياسية غير المرغوب فيها من قبل الولايات المتحدة. ولما كان نظام الحكم في السعودية يواجه هذه الانتقادات والاتهامات من قبل اطراف نافذة في الادارة الامريكية، فأن هناك احتمال لتدخل امريكي لاحق لتغيير بنية النظام السياسي السعودي وربما لتقسيم السعودية ذاتها، وهنالك تلميحات عدة جرت من قبل المحافظون الجدد لطرح مشهد تقسيم السعودية عبر قيام دولتين او ثلاث في السعودية

---

(٢٨) هشام القروي، تحول الثابت والمتغير في العلاقات الامريكية- السعودي، خدمة الانترنت، موقع مركز الدراسات المستقبلية، تقارير، ٢٠٠٤، ص(٢).

(٢٩) جيف سيمونز، مصدر سبق ذكره، ص ص(٣٢١-٣٢٤).

(٣٠) د.خالد الرشيد، مصدر سبق ذكره، ص (٢).

اصغرها تتحكم بالنفط، وثانيها تتحكم بريع الحج او ما يسمى بالسياحة الدينية، وثالثها وهي بؤرة التعصب بنظرهم اي (نجد) وتعيش على عطاء الاثنين[٣١].

لذلك بادر المسؤولين السعوديين للتلميح- بعد ان كثرت العروض باستضافة القوات الامريكية من قبل دول شقيقة- بأن السعودية لن تمانع في استخدام قواعدها العسكرية كمراكز قيادة للحرب واستناداً الى قرارات الشرعية الدولية، كما فعلت اثناء الحرب على افغانستان، كما انها لم تمانع في استمرار انطلاق اسراب المراقبة الجوية لما كان يسمى بمناطق الحظر الجوي على جنوب العراق. املاً في ان لا تكون السعودية المحطة التالية للضغوط الامريكية لاصلاح نظامها السياسي والتعليمي والقضائي، وهو ما لم تستطع تفادية في المحصلة برغم كل التنازلات التي قدمتها وما زالت[٣٢].

- كما ان الولايات المتحدة تريد احداث تغيير جذري في العقلية الجماعية الشعبية السعودية ازاء العداء للغرب والولايات المتحدة والصهيونية، من خلال تغيير المناهج التعليمية، وتغيير النظم والقوانين عبر ضغط منظمة التجارة العالمية، وتغيير القضاء بحجة حقوق الانسان وتحسين سجل السعودية في هذا الشأن، ومن المتوقع ان تمتد المطالب تدريجياً لتشمل ملامح النظام السياسي نفسه وآليات تسلم السلطة وتداولها[٣٣].
- على الصعيد الاقتصادي، فأن الولايات المتحدة تريد تدفقاً رخيصاً آمناً مستقراً للنفط. وبالرغم من أن السعودية لم تقصر في تلبية متطلبات الحفاظ على استقرار السوق النفطية العالمية من حيث الانتاج واسعار النفط، الا ان الادارة الامريكية لا تريد ان تكون مرتهنة نفطياً لاحد، وهي لذلك تطمح الى تقليص اهمية الامدادات النفطية العربية عبر القيام باستثمارات خارج حدود هذه المنطقة.
- من الناحية العسكرية، فأن الولايات المتحدة تسعى لان تحصل على موطئ قدم لها في الشرق الاوسط عبر وجود سلسلة القواعد الثابتة التي تتيح لها التحرك بسهولة. والسعودية وان خبرت القواعد الامريكية مبكراً (قاعدة الظهران العسكرية)، الا ان الولايات المتحدة صارت اليوم اكثر الحاحاً وضغطاً على حلفائها ان لم يوافوها بطلباتها، ضاربة عرض الحائط المعارضة الشعبية والمخاطر التي قد تحدق بهؤلاء الحلفاء ومصالحهم، كما ان وجود مركز القيادة الامريكية في السعودية، اشعر العائلة المالكة بقلق بالغ لم تكن تشعر به من قبل، فهذا الوجود ترافق مع اتساع شقة الخلاف وزيادة التوتر بين البلدين بعد احداث أيلول،

---

(٣١) للمزيد من التفاصيل حول مشروع التقسيم، انظر أ.د متروك الفالح، مصدر سبق ذكره، ص ص(٦-٨).

(٣٢) اذ لم تفلح السعودية في الافلات من المطالب والضغوط الامريكية بالاصلاح وهو ما عبرت عنه المصادمات الحكومية مع التيار السلفي، واجراءات تغيير المناهج التعليمية في المدارس والجامعات الدينية، فضلا عن اقالة عدد كبير من ائمة المساجد غير المرغوب فيهم والتقليل من النشاط الديني الدعوي الذي حرصت السعودية على القيام به في العالم من انشاء المساجد وتوزيع المصاحف وترجمة القرآن الى عدة لغات وما شابه.
انظر:
تصريحات عبد الله بن عبد العزيز الاخيرة والمأزق الامريكي-السعودي، مركز الحرميين للاعلام الاسلامي، قسم البحوث، دراسات، ٢٠٠٣، ص (٦).

(٣٣) محمد علي الفائز، مصدر سبق ذكره، ص (٧).

وفي ظل احساس سعودي بأن الولايات المتحدة اصبحت عامل تهديد لوجود الاسرة الحاكمة وربما لوحدة السعودية ذاتها[٣٣].

وربما اضاف احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة، هاجساً اضافياً مقلقاً للاسرة الحاكمة السعودية بعد ان فقدت جل الاوراق التي كانت تراهن عليها، فالوجود الامريكي العسكري بات مباشراً وصريحاً في منطقة الخليج العربي، وهذا هو منتهى احلام الستراتيجيين الامريكيين، فملكت بذاك موطئ القدم وملكت منابع النفط ذاتها.

ويبقى التساؤل الملح، هل تستطيع السعودية ونظامها السياسي الحالي الاحتفاظ بعلاقات طبيعية دون تميز يرهقه؟ وما هي اوراق الضغط الامريكية على هذا النظام؟

هل هو موضوع حماية النظام السياسي ذاته من قبل الامريكان؟ لا يشعر المسؤولون السعوديون بقلق من التهديد الداخلي الشعبي برغم تزايد اعمال العنف ضد الفعاليات الحكومية وضد المقيمين الاجانب من الغربيين، وتزايد المواجهات بين قوى الامن السعودي وبعض الرافضين للسياسات الرسمية السعودية، فهؤلاء المسؤولين يعتقدون بأنهم قادرين على مواجهة اي تهديد داخلي شعبي بكفاءة[٣٤].

ولكن الخطر برأيهم (المسؤولون) هو بالضرورة خارجي ومن دول الجوار وهذا الخطر يصعب التصدي له بدون التحالف مع دولة كبرى، وضمن هذه الحدود يمكن للامريكيين الادعاء بأنهم ساعدوا النظام السياسي السعودي على الاستقرار. والمشكلة الحقيقية تكمن في عدم قناعة المسؤولين السعوديين بقدرتهم على حماية انفسهم من الاعداء الخارجيين وخاصة بوجه تحديات تقسيم المملكة وتفتيتها، اذ انهم لا يمتلكون مشروعاً وطنياً يحقق الاندماج الوطني ويعزز الوحدة الوطنية ويوفر الهوية الوطنية المشتركة، والذي يقلص من هيمنة الاسرة الحاكمة عبر سياسة اللعب على التمايزات الطائفية والمناطقية التي طالما اعتمدوا عليها.

والسؤال الجديد هو: هل يستطيع النظام السياسي السعودي تجنب الاجراءات العقابية التي تلوح بها الولايات المتحدة؟ هل يستطيع القيام بأعمال استباقية لتحسين العلاقة مع المواطنين؟

أذا كان موضوع الاصلاح السياسي وحقوق الانسان، علاقته مع المواطنين؟ هو المقصود فالولايات المتحدة لا تريد ديمقراطية في السعودية تفضي الى قيام حكومة وطنية او حكومة يتزعمها اسلاميون، كما انها غير معنية بموضوع حقوق الانسان في السعودية، اذ اتهمت العديد من هذه المنظمات السعودية في الخارج بأنها تمول الارهاب.

والاسرة الحاكمة بدورها لا تمتلك رؤية واضحة لموضوع حقوق الانسان ولا تجد نفسها معنية بالاصلاح السياسي الذي سيقوي العلاقة بينها وبين المواطنين ويرصنها في وجه التهديدات الخارجية، خاصة وان مطلب الاصلاح اضحى مطلباً تجاوز حدود النخب الى حدود اوسع نسبياً.

---

[٣٣] معادة المصدر السابق.

[٣٤] نفس المصدر السابق، ص (٨).